

في ظل غياب قانون حقوق الملكية الفكرية والفردية

علماءنا وباحثونا يلجأون للدول المجاورة لإثبات حقوقهم د. أبو علي: الأمر خطير والجامعة مستعدة لتقديم خدماتها

العلمية، الصناعية، أو أي مجال آخر، كأسهام بسيط في حل هذه المشكلة الخطيرة.

الجهات المختصة، أكدت أن قضية اصدار قانون لحماية الأفكار والاختراعات، هي من صلب اختصاص وزارة الصناعة، التي اكد وكيل وزارتها عدنان سمارة، أن التحضيرات جارية الآن لعمل قانون لحماية الملكية الفكرية، واعداد مسودة قانون لهذا الشأن.

واضاف أن الوزارة، لديها وحدة متكاملة تحمل اسم «وحدة براءات الاختراع»، تتحمل حالياً مسؤولية جمع القوانين المشابهة من الدول التي تتعامل بشكل دائم مع هذه المواضيع، مشيراً إلى أن عملية الحصول على تلك المعلومات تتم حالياً من خلال اتصالات مكثفة وبلاستعانة بشبكة الانترنت.

وركز سمارة أن اجتماعاً موسعاً عقد في مقر الوزارة الاسبوع الماضي، تمحور حول وضع أسس تحرك مبرمج للوصول الى نتائج مرضية بشأن الاعداد لهذا القانون، ووصف الأمر أنه ليس بالسهل والهنين، خاصة وأننا لا نزال في بداية الطريق.

واعلن أن ورشة عمل تخصصية حول هذا الموضوع سيتم الاعداد لها قريباً، لبحث هذه القضية مؤكداً أن الحضور سيكون من ذوي الاختصاص والجهات ذات العلاقة والمعنيين بالأمر من القانونيين، واساتذة الجامعات وغيرهم.

سمارة: نحضر لعمل مسودة قانون وورشة عمل

وأضاف أن الدارج في الوقت الحالي، ان يلجأ أي باحث أو صاحب ابتكار الى كاتب عدل في محكمة لتسجيل ابتكاره، كضمان لحقه إلا أن هذه الطريقة لا يمكن أن تثبت مدى جدية البحث أو حالته في حال كونه مسروقاً أو مقتبساً من جهة ما. د. نبيل أبو علي دق ناقوس الخطر عندما اكد أن توجه العقول الفلسطينية، الى الخارج لإثبات حقوقهم والحفاظ عليها، يأتي في وقت تسعى فيه السلطة الوطنية الى ارجاع العقول الفلسطينية المهاجرة منذ زمن طويل.

وطالب بتشكيل دائرة للابداعات والاختراعات، تقوم بمهمة الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية والفردية، مؤكداً أن الجامعة، ومن خلال موقعها على شبكة الانترنت، واتصالاتها الدائمة مع كافة الجامعات العالمية، ومراكز البحوث الدولية، يمكن أن تساهم في تأكيد اصالة البحوث سواء الادبية،

غزة - وفا- يلجأ علماء وباحثون ومفكرون فلسطينيون، ومنذ فترة ليست بالقليلة، الى الدول المجاورة، لتسجيل براءات اختراعاتهم ونتائج عقولهم التي لم يسبقهم اليها احد حتى الآن، كي يثبتوا حقوقهم، وذلك في ظل غياب قانون فلسطيني يحفظ حقوق الملكية الفكرية والفردية لأولئك العلماء.

المشكلة كما وصفها، د. نبيل أبو علي، عميد البحث العلمي في «الجامعة الاسلامية»، خطيرة، إذ أن السرقات العلمية للابتكارات والابحاث والدراسات، والمشاريع الفكرية، تنتشر في مختلف أنحاء العالم، بالرغم من أن الاغلبية منها تمتلك قوانين خاصة للحفاظ على ملكية تلك الابتكارات.

وقال كيف اذا كنا لا نملك حتى هذا القانون، فيمكن أن نتخيل حجم المشكلة التي يواجهها الباحث والمفكر الفلسطيني في بلده، مشيراً إلى أن أوجه المشكلة تتعدى حيز الاختراع التقني أو الصناعي لتصل الى جهود الأدباء واساتذة البحث العلمي في الجامعات.

ونبه إلى أن الكثير من الاطروحات للدرجات العلمية وأفكارها، تكون قد سرقت أو نقلت من بحوث سابقة أعدتها جامعات أو مراكز بحوث دولية، منوهاً إلى أن وسائل المعرفة وسهولة الاتصال بين شبكات المعرفة شكلت مصدراً مهماً لتلك السرقات.

طاني لمتبادل



شراوي

السياسات منذ سنوات قد يبع فيه اتفاق حالة من الموت ب سياسة منهجية ن جوهر الاحتلال سي وعزل مناطق ن بعضها مما ادى و اقرب الى نظام

لمدة ثلاثة ايام بعيد من اوراق يا تقرير المصير - المستوطنات - ن اتفاق التنمية با عامة.

بمناسبة الذكرى العاشرة للإنتفاضة

قدس